نقطة ضعف كبيرة أخرى في موقف اوروبا الغربية ازاء المسألة، هي موقفها من الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وخصوصاً حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة. هذه الحقوق التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها ٣٢٣٦ سنة ١٩٧٤، وفي القرار الرقم ٢ (الدورة الاستثنائية الرقم ٧)، وهذه القرارات تمثل اجماعاً للمجتمع الدولي.

لم تتخذ دول اوروبا الغربية موقفاً واضحاً جداً، وايجابياً، تجاه حق العودة وحق اقامة دولة مستقلة، وكذلك تجاه حق تقرير المصير الذي اعترفت به في «اعلان البندقية» الذي نورد منه النقاط التالية:

«٤ ـ على الاساس الموضح اعلاه، لقد آن الاوان لتطوير الاعتراف بالمبدأين المقبولين على الصعيد العالمي من قبل المجتمع الدولي وتطبيقهما، وهما: حق الوجود والامن لجميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل؛ والعدالة لجميع الشعوب، هذا المبدأ الذي يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروع للشعب الفلسطيني»[٢].

وبينما تعترف «الدول التسع» (كانت المجموعة الاوروبية عند اصدار بيان البندقية تتكون من تسعة أعضاء) بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما يتضمنها مفهوم العدالة لجميع الشعوب، فانها تصف هذه الحقوق في الفقرة ٦ باعتبارها حق تقرير المصير. جاء في هذه الفقرة:

«٦ ـ يجب، أخيراً، ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية، والتي هي ليست، ببساطة، مشكلة لاجئين؛ اذ ان الشعب الفلسطيني، الذي يعي وجوده كشعب، يجب ان يوضع، من خلال عملية مناسبة تتحدد في اطار تسوية سلمية شاملة، في وضع يتمكن من خلاله من ممارسة كاملة لحقه في تقرير المصير»[٣].

وهنا، تعترف هذه الدول بأن المشكلة الفلسطينية ليست، ببساطة، مشكلة لاجئين. ويمثل هذا الاعتراف خطوة الى أمام نرحب بها، عن قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، وعن التفسير الاميركي ـ الاسرائيلي لتعبير «مسألة اللاجئين» الموجود في ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية الصادرة في الخامس من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧.

ولأول مرة، أيضاً، دعت الدول التسع الى مشاركة م.ت.ف. في مفاوضات التسوية السلمية. حيث جاء في الفقرة ٧ من الاعلان ذاته:

«٧ ـ يتطلب تحقيق هذه الاهداف مشاركة ودعم جميع الاطراف المعنية في العملية السلمية، التي يحاول [الأعضاء] التسعة تطويرها بصورة تنسجم مع المبادىء المصاغة في الاعلان المشار اليه أعلاه. وهذه المبادىء تنطبق على جميع الأطراف المعنية، وهكذا فانها تنطبق على الشعب الفلسطيني، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب ان تشترك في المفاوضات»[٤].

وهكذا، فان اعلان البندقية يضع، بالفعل، اطار العمل بالنسبة الى بلدان اوروبا الغربية، والسوق الاوروبية المشتركة، وخصوصاً البلدان «التسعة» الاصلية والبلدان التي اشتركت حديثاً في السوق الاوروبية المشتركة، أي اليونان واسبانيا، وهما اللتان لديهما موقف أكثر تقدماً عن ذلك. فهما تعترفان دبلوماسياً بـ م.ت.ف. اليونان تعترف بـ م.ت.ف. بصفتها الممثل الشرعي الوحيد، واسبانيا تعترف بها بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني.

لقد كانت مسألة الاعتراف بـ م.ت.ف. من قبل بلدان اوروبا الغربية واحدة من العقبات